

تعقيب الأستاذ حنين نمر
على محاضرة الدكتور يوسف محمود
2005/12/13

السيدات والسادة الحضور

لا بد من تقديم الشكر للسيد المحاضر على محاضرتة هذه التي بين أيدينا وذلك لسببين اثنين، أولهما للجهد المبذول في إعدادها من حيث الدراسات المقارنة التي أجراها والتركيز العالي على استنباط المفاهيم الأساسية في اقتصاد السوق الاجتماعي. وثانيهما، للشعور بالمسؤولية الذي دفعه للإسهام الجدي في معالجة إحدى أعقد الأمور التي تواجه مجتمعنا، وخاصة النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيه، وهي مسألة تحديد طريق التطور الاجتماعي للبلاد، في ظل مرحلة انتقالية صعبة ومعقدة، تشترك فيها المهام الاقتصادية والاجتماعية بالمهام السياسية، كما يشترك ويتداخل فيها الداخلي بالخارجي، أي بالاقليمي والدولي، وفي ظل خلل كبير في ميزان القوى يقف ضد مصالح ومطامح شعوب البلدان النامية في الانعتاق والخروج من دائرة التخلف والتبعية وتحقيق الحد الأدنى المعقول من مهمات التنمية بأبعادها البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

نقول بأنها مرحلة انتقالية صعبة ومعقدة تلك التي نجتازها الآن بعسر شديد لأن البلاد ومنذ أربعين عاماً كانت قد أعلنت أنها بدأت بالدخول في مرحلة انتقالية جديدة في حياتها، حددتها بوضوح بالاستناد إلى توجه فكري ذا طابع اشتراكي آنذاك في أوج تصاعد موجة التحرر الوطني ونجاحات الاشتراكية التي شملت أي في مرحلة الستينات من القرن الماضي عشرات الدول المستقلة حديثاً والباحثة عن تطور مستقل وتقدمي لها. كما كانت تستند توجهات تلك المرحلة إلى نظرية إفلاس دور الرأسمال الكبير وبقايا الاقطاع في عملية التنمية، وإلى صعود دور الدولة المركزية في هذه العملية

ونعود جميعاً وبدون استثناء للقول بعد أربعة عقود من تلك التجربة أننا ندخل مرحلة انتقالية جديدة تتطلب إعادة النظر بأهداف وسياسات المرحلة الانتقالية الأولى وصياغة أهداف وسياسات جديدة خاصة بالمرحلة الانتقالية الجديدة.

هل هذا تعبير عن فشل المرحلة الانتقالية الأولى في الوصول إلى أهدافها أم يأتي في سياق تطور طبيعي أم هو مقتضى من مقتضيات تغير الظروف الموضوعي العالمي منه على الأخص؟ في إطار الإجابة على مثل هذه التساؤلات يدور في بلادنا نقاش فكري وسياسي واقتصادي واسع النطاق وثيق الصلة بموضوع محاضرتنا اليوم إن لم يكن وليده وثمرته من ثمراته.

في غمار هذه المناقشات برز رأي يكاد أن يتحول إلى مشروع تيار يناهز إبداء المرحلة السابقة بكاملها بدءاً من التأميمات الكبرى عام 1964 حتى مرحلة صدور قانون الاستثمار في عام 1991 ثم يواصل محاكمته للمرحلة التي تلتها بالاستناد إلى المقاييس والمعايير التي حاكم بها المرحلة الأولى ويعزو ما فيها من سلبيات إلى كونها تحمل ترسبات تلك المرحلة.

يبدأ أنصار هذا الرأي جدله بإدانة الإصلاح الزراعي والتأميمات الصناعية والمصرفية والتجارة الخارجية ويعدون السبب الرئيسي في التفهقر في كافة تلك الميادين وينادون بالعودة إلى اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة.

إن هذا الرأي يتجاهل السياق التاريخي الذي جاء فيه هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي والذي عبر عنه عجز الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج الكبيرة عن مواصلة التطور والتنمية والتغير الكبير في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية بدءاً من عهد الوحدة السورية - المصرية كما يتجاهل التقدم الكبير الذي أحرزته البلاد وهو تقدم نسبي طبعاً، في ميادين الصناعة ومشاريع البنى التحتية وفي الخدمات الاجتماعية

وكهربة البلاد والتعليم، وفي مشاريع الري، وعلى الأخص تجاهل الثورة الزراعية والنهوض بالأرياف التي تشكل عماد التركيب السكاني.

إلا أن هذه المرحلة الانتقالية الطويلة المدى قد أنهكتها سلبيات وأخطاء اقتصادية وسياسية وإدارية حدثت من تطورها وجمدت مفاعيلها وأصبحت مرحلة تتسم بالمراوحة في المكان مع ميل واضح للتراجع في أصعدة مختلفة، ساعد على كل ذلك صعوبات واختلاطات سياسية داخلية وعربية ودولية تمثلت ذروتها في حربي الخليج الأولى والثانية وانهيار المعسكر الاشتراكي.

وما يتصل مباشرة بموضوع اليوم، يمكن القول أنه كما أن علاقات الإنتاج والملكية تلعب دور الكابح لتطور القوى المنتجة في بعض مراحل نشوء وتطور الرأسمالية فإن علاقات الإدارة والصيغة السياسية قد لعبت الدور نفسه في كبح التطور وفي عدم معالجة الأخطاء في

وقتها وفي الركون إلى الأساليب نفسها التي ولدت هذا الجمود كما حدث من حماس ومبادرات المنتجين وأشاعت الطفيلية والفساد.

إن العيب لا يكمن إذن في الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية الذي كان سائداً في تلك المرحلة والتي ألهمت الناس على العمل والانجاز وصنع التقدم بل في إدارة وسائل الإنتاج بالمعنى الواسع للكلمة سواء أكان على صعيد وسائل الإنتاج الصغرى أو على مستوى الإدارة الوسطى والعليا للاقتصاد مترافقاً كل ذلك مع جمود الصيغة السياسية التي عبأت وحشدت الموارد والطاقات في يوم من الأيام لكنها لم تعد كذلك بعد حين، وكان من الواجب تطويرها وتعديلها لتستوعب كامل طاقات المجتمع واستنهاضه بدلاً من تحييده وسلبيته.

في خضم هذه التجربة وعلى جوانبها وفي أحشائها توالدت قوى الرأسمال بمختلف صنوفها المنتجة منها والطفيلية والبيروقراطية وزاد من تأثيرها الهيمنة. الرأسمالية العالمية في شكلها البشع وحيد القرن وعاد الرأسمال المحلي إلى مواقع القوة ليطالب بحصته من القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووضع البلاد أمام معادلة جديدة ما تزال دون حل وبرز السؤال مجدداً لمن القيادة؟...

أوساط متسعة أدانت المرحلة السابقة بكاملها، تعلن أن الغلبة أصبحت للرأسمال ولنمط التطور الرأسمالي وبالتالي لاقتصاد السوق الليبرالي الذي لا يحده إلا الريح وآلية السوق وقوانينه وإن العامل الاجتماعي تحدده هذه الآلية نفسها والاقتصاد الوطني مجموعة من الفعاليات المتنافسة التي لا تحكمها خطة ولا سلطة مركزية التي لا يعود لها بعد الآن سوى وضع الإطار القانوني والتشريعي للمجموعات الاقتصادية المتنافسة وكل ذلك في إطار "مدمج" بالاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقوميات وسيادات الدول الوطنية، والذي يفرض على اقتصادات الدول الصغرى والنامية إنتاج ما يلبي احتياجات دورة الرأسمال العالمي فحسب.

أوساط أخرى، تتمسك بروح التجربة السابقة وترى في الاقتصاد المركزي المخطط القائم على سيطرة الدول التامة على وسائل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وضبط حركة السوق وآلياته بيد الدولة هو النمط الأفضل للتطور، وهذا النمط لا يعطي للرأسمال الخاص دور الشريك للدولة في إعداد الخطة وتنفيذها وفي صياغة القرارات، بل يحصر حركته في إطار ما تفرده له الدولة من مكان ودور.

ويؤكد هذا المنهج على العنصر الاجتماعي مؤشراً رئيسياً في التسعير وتوزيع الدخل الوطني.

ما يجري على الساحة الآن محاولات للتقريب والمزاوجة بين النهجين المذكورين آنفاً. لقد بدئ بالابتعاد التدريجي عن النموذج المركزي المخطط منذ أوائل التسعينات، وتراوحت هذه الحركة بين مد وجزر طوال تلك الحقبة. ثم استؤنفت بقوة أكبر في بداية هذا القرن تحت اسم برامج الإصلاح المختلفة التي لم تقر حتى الآن، باستثناء الشروع في تنفيذ اصلاحات عديدة في ميادين عدة، وتتبع جميعها من منطلق المزاوجة والتقارب بين هذين النموذجين إلى أن تبلورت بشكل خيار نهائي اتخذت اسم خيار السوق الاجتماعي الذي نحن بصدده الآن.

هذا الخيار لا يحمل أبعاداً محددة حتى الآن وهو متروك للحوار بين أوساط الاقتصاديين والسياسيين الذين عليهم دراسات وبرامج تفصيلية تحدد معالم هذا الخيار لكي لا يبقى عائماً ولكي ينهي الجدل حول هوية اقتصادنا، ويصير إلى التركيز على المهمات العملية الرامية إلى إنقاذه من حالة المراوحة والتراجع.

إن السيد الدكتور يوسف عبد العزيز محمود صاحب هذا الجهد الهام المبور في المحاضرة يقدم مفهومه الخاص حول اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يعرفه بأنه نظام اقتصادي يقوم على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية، ويضع الحدود بين السوق والدولة على قاعدة الشراكة في عملية التنمية، ويحدد الأسس التي يقوم عليها هذا الاقتصاد وهو ثلاث، المنافسة وتكافؤ الفرص وتدخل الدولة عندما تعجز آلية السوق عن تأدية دورها.

ويعطي لهذا النموذج أبعاداً عالمية، تقربه من النموذج الياباني والاسكندنافي والألماني، والصيني أيضاً.

ويحدد الخطوات الواجب اتباعها للانتقال إلى واقع السوق الاجتماعي، وتخفيض التكلفة الاجتماعية للانتقال، إصلاح القطاع العام، تفعيل القطاع الخاص. وتهيئة مناخ الجذب الاستثماري وتحرير الخدمات الخ..

ويركز بشكل جيد على دور شبكات الضمان الاجتماعي، والأمن الاجتماعي ويعد هذا الأمر إلى جانب الدور التدخلية للدولة بمثابة المعلمين البارزين لهذا النمط من الاقتصاد.

وإن كانت هذه المبادئ والأسس جيدة وخيرة، فإن تطبيقها على الأرض ووضع صيغ تنفيذية لها، في ظل عدم وجود تجارب مسبقة يرتدي أهمية كبيرة وستكون على الأغلب موضع صراع اجتماعي وطبقي حاد. وإذا كانت المحاضرة تؤكد على أن اليابان وألمانيا قد سلكتا اقتصاد السوق الاجتماعي فنحن نرى اختلافاً كبيراً مع مفهوم هذا الاقتصاد في بلادنا.

فهاتين الدولتين ولظروف تتعلق بنتائج الحرب العالمية الثانية، تم إغراقهما بالمساعدات الغربية بتحويلهما إلى نماذج مضادة للاشتراكية في كل من الصين وألمانيا الديمقراطية، وبالتالي استفاد الشعب من التقدمات والضمانات الاجتماعية فضلاً عن وجود فرق كبير بين هوية النظامين المذكورين التي هي هوية رأسمالية بحيث تمتلك فيها الطبقات الرأسمالية وسائل الإنتاج وبين هوية نظامنا التي ليست كذلك.

إن الحد الفاصل بين نظام اجتماعي وآخر هو ملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وليس مقدار الضمانات الصحية المقدمة للعمال، إذ يوجد في بريطانيا وأمريكا أيضاً شبكة ضمانات صحية كبيرة دون أن يغير ذلك من طبيعة هذين النظامين.

ومن هنا يجب أن نتساءل عن أية دولة في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي، هل الدولة المجردة عن إمكانية توليد فائض والتي لا تملك وسائل إنتاج أم الدولة التي تمتلك وسائل إنتاج تتيح تكوين فائض يمكن استخدامه في الرعاية الصحية والأمان الاجتماعي لمواطنيها؟

إن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي شرط ضروري لحسن توزيع الدخل الوطني ولتعميم الرعاية الاجتماعية على المواطنين، ويجب أن ننتبه في حال بلادنا من محاولات نزع الملكية العامة عن وسائل الإنتاج الأساسية تحت أي اسم من المسميات.

ثم لنا أن نتساءل عن المدى الذي سنذهب إليه آلية وعفوية السوق في ظل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وعن مدى التحكم الذي ستمارسه الدولة في ضبط هذه العفوية وعن حدود الخطة التي تضعها الدولة بل عن وجود خطة بالأصل في هذا النظام.

إنها أسئلة وعشرات غيرها تطرح نفسها بإلحاح علينا، ولعل بعضها قد أجاب عليه السيد المحاضر وبعضه الآخر بانتظار أن تجيب عليه محاضرات أخرى.

شكراً لإصغائكم

حنين نمر